مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور وأهمية هيئة الاستثمار السورية في إعادة البناء والإعمار
اسم الكاتب: د. حيان احمد سلمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4790
تاريخ الاسترداد: 2025/05/19 00:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (1) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (1) 2016

دور وأهمية هيئة الاستثمار السورية في إعادة البناء والإعمار

الدكتور حيان احمد سلمان*

(تاريخ الإيداع 30 / 11 / 2015. قُبِل للنشر في 6 / 1 / 2016)

□ ملخّص □

تعتبر الاستثمارات بشكل عام الحامل الحقيقي والفعلي لمقومات التنمية المجتمعية العامة الشاملة، هذه التنمية التي تولدّ عوامل قوتها من ذاتها وبذاتها ولذاتها، وتزداد أهمية التدفقات الاستثمارية في الظروف الصعبة القاسية التي تمر فيها أي دولة كما هو عليه الآن في سورية، وخاصة أنها تعرضت وتتعرض لخسائر كبيرة من جراء هذه الحرب الظالمة التي شنت عليها منذ 2011/3/15 ولذلك تتجسد الأولوية حاليا أمام السياسة الاقتصادية بشكل عام في تحسين المؤشرات الاقتصادية من معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي وتحسين الميزان التجاري وزيادة الاحتياطيات النقدية وغيرها، وسياسة هيئة الاستثمار السورية بشكل خاص في تحفيز الاستثمارات الداخلية والخارجية وجذبها الى سورية، هذا هو جوهر ومضمون بحثنا.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار– أنواع ومجالات الاستثمار– الناتج المحلي الإجمالي– معدل النمو الاقتصادي– العناقيد الصناعية – مناخ الاستثمار– هيئة الاستثمار السورية – الموازنة العامة والموازنة الاستثمارية– التصنيف الاستثماري– الاستثمار في المخزون– المنظومة الاقتصادية– معدل الميل الاستثماري– التكلفة المباشرة – سعر الفائدة– رأس المال– التدفقات النقدية الحالية– الأعناق الزجاجية– عوامل الجذب الاستثماري– النافذة الاستثمارية الواحدة – الخارطة الاستثمارية – تحليل سوات – المشاريع المشملة – المشاريع المنفذة – تقييم الأداء .

*أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (1) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (1) 2016

The Role and Importance of the Syrian Investment organization in rebuilding and Development

Dr. Hayyan Ahmad Salman*

(Received 30 / 11 / 2015. Accepted 6 / 1 / 2016)

□ ABSTRACT □

Investments are generally real and actual swatch of overall community development، development that generate power from factors and of itself and of itself، the importance of investment flows in difficult circumstances with which that State as it is now in Syria، and especially that she was subjected to significant losses as a result of this unjust war waged since March 15، 2011، and therefore reflected the priority of economic policy generally improving economic indicators of economic growth rate and GDP and improving The balance of trade and increase cash reserves and others، Syrian investment body policy particularly stimulating domestic and foreign investment and attracted to Syria، and that is the essence and substance of our research.

Keywords: investment-types and areas of investment-GDP-growth-industrial clusters – the investment climate – Syrian investment agency-general budget and investment budget-investment-investment in stock – SELA-rate investment orientation – direct cost-interest rate-capital-current cash flows-glass necks – investment attractions – window per investment – investment map-SWAT-analysis projects meddler – projects – evaluate performance.

***Associate Professor - Department of Economics and Planning- Faculty of Economics-Tishreen University -Lattakia -Syria.**

مقدمة :

تعرضت سورية لحرب مدمرة شنت عليها من قبل الدول المتآمرة منذ خمس سنوات تقريبا، ونتيجة ذلك تراجعت كل المؤشرات الاقتصادية وزادت المشاكل الاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها من المشاكل الأخرى، وانطلاقا من هذا فإننا نرى أن ضرورة زيادة التدفقات الاستثمارية وتوزيعها التوزيع الأمثل على الأرض السورية وبما يتناسب مع تحويل المزايا النسبية المتاحة إلى مزايا تنافسية تعتبر من الأولوية التي يجب أن تتوجه لتحقيقها السياسة والخطط الاقتصادية والعاملين في الشأن الاقتصادي، ولتحقيق ذلك يجب تفعيل هيئة الاستثمار السورية ومنحها المزيد من الصلاحيات حتى تستطيع أن تجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات وتوجهها بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات التنمية المجتمعية السورية.

أهمية البحث وأهدافه :

تأتي أهمية البحث في أنه يسعى لوضع رؤية اقتصادية، جوهرها يتجسد في تأمين المقومات والأسس المطلوبة في سورية من أجل تفعيل هيئة الاستثمار السورية، ويتم هذا من خلال الاعتماد على المقارنة الواقعية بين ما تم تحققيه من قبل هذه الهيئة وخاصة في السنوات (الأخيرة أي سنوات قبل مع سنوات ما بعد الحرب) وعندها سنتمكن من معرفة الإيجابيات والسلبيات في عملها، ومن ثم ننتقل إلى الخطوة الثانية، وهي أن نفعل الإيجابيات ونعالج السلبيات، وخاصة أننا سنستخدم المقارنة بين المخطط والمنفذ، إضافة إلى إمكانية استغلال الآفاق الكبيرة التي تمتلكها الهيئة ويمكن تسخيرها لمصلحة تطوير عملها المستقبلي .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في /التوجه/ لإيجاد آلية اقتصادية استثمارية لتفعيل التدفقات الاستثمارية، وزيادة مردوديتها وتفعيل نشاطها وبما يساهم في تفعيل الدورة الاقتصادية بشكل عام والدورة الإنتاجية بشكل خاص، وهنا نتمكن من إيجاد الترابط المباشر بين الرؤية النظرية والممارسة العملية، وعندها تنساب التدفقات الاستثمارية ضمن شرايين الاقتصاد السوري بالشكل الأمثل والأفضل وتحقق الأهداف المنشودة منها.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى إيجاد وتحديد الخطوات الأساسية الواجب اعتمادها من أجل تحقيق هدفين أساسيين، هما تفعيل الآلية الاستثمارية، ومن ثم توجيهها إلى الوجهة الصحيحة، ولتحقيق ذلك يجب تفعيل عمل كل الجهات ذات العلاقة بالشأن الاستثماري من حكومية وخاصة ومجتمعية وغيرها، لكن بالدرجة الأولى تفعيل هيئة الاستثمار السورية.

فرضيات البحث :

انطلق الباحث من الفرضيات الست التالية وهي :

1-الفرضية الأولى: لم تحقق هيئة الاستثمار السورية خططها وأهدافها المنشودة قبل الحرب.

2- الفرضية الثانية: تراجعت الموازنات الحكومية خلال الحرب على سورية.

3-الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين معدل النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الموازنة الاستثمارية السنوية.

4- الفرضية الرابعة: لا يمكن وضع خطة لتفعيل الاستثمارات الداخلية والخارجية في سورية.

5-الفرضية الخامسة: لم تنجح هيئة الاستثمار السورية في جذب الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب إلى سورية.

6-الفرضية السادسة: لم تنجح سياسة هيئة الاستثمار السورية في استقبال استثمارات الدول الصديقة، ولم توزع المتاح منها بشكل صحيح .

الدراسات السابقة :

تم استعراض الكثير من الدراسات في موضوع تفعيل الاستثمار ومنها نذكر على سبيل المثال وليس الحصر:

الدراسة الأولى: بعنوان الجدوى الاقتصادية والاجتماعي للمشاريع، إعداد الدكتور محمد دياب، منشورات دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية عام 2009، بيروت، مكتبة رأس النبع، شارع محمد الحوت، وتركز على طبيعة الاستثمار وتركز على المشاريع الاستثمارية الداخلية، ولكنها لا تبحث في التدفقات الاستثمارية الأجنبية الخارجية.

الدراسة الثانية: بعنوان الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية ، صادرة عن المركز السوري لبحوث السياسات في شهر كانون الثاني عام 2013، وتتحدث عن تأثير الحرب الظالمة على سورية، وتبين مقدار الخسائر، لكنها في أغلبها تميل إلى الجانب الوصفي أكثر من التحليلي.

الدراسة الثالثة: بعنوان الأبعاد الإدارية لإعادة الاعمار والبناء في سورية ، إعداد الدكتور علي إبراهيم خضر، صادرة عن الهيئة العليا للبحث العلمي في سورية عام 2015، والدراسة تتناول الجانب التحليلي الإداري دون أن تركز على الجانب الاقتصادي، وتعتمد على وضع رؤية إدارية لتنفيذ عملية إعادة الإعمار والبناء، وتقترح كيفية تنظيم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى سورية، وخاصة بعد البدء بعملية إعادة الإعمار والبناء.

الدراسة الرابعة: بعنوان الأبعاد الإدارية لإعادة الإعمار في العراق ، الفرص والتحديات، إعداد الدكتور محمد علي موسى العموري، منشورة في مجلة العلوم الإدارية في بغداد، المجلد 13/ع 45، عام 2007، والدراسة تتناول الإعمار في العراق ومتطلبات إعادة البناء، وتركز على أهمية قطاع النفط لكنها تتجاهل أهمية القطاعات الأخرى.

الدراسة الخامسة: وهي بعنوان وثيقة البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية في الأردن ، صادرة عن البنك الدولي، وتستعرض فيها استراتيجية المملكة الأردنية الهاشمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولكنها تركز على الدور المحوري والكبير لدور البنك الدولي في تحقيق الأهداف التنموية في الدول النامية بما فيها الأردن.

الدراسة السادسة: بعنوان دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، إعداد مدحت القرشي، عمان، دار وائل للنشر، عمان 2008، وتركز الدراسة على دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، لكنها لم تتوسع بالفوائد الاجتماعية المحققة من جانب التدفقات الاستثمارية كما هي علية بالمقارنة مع الفوائد الاقتصادية.

منهجية البحث:

استخدم الباحث كل من المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي، واعتمد على استنباط بعض النتائج من خلال الوقائع التي واجهتها هيئة الاستثمار السورية في عملها، كما تم الاعتماد وللمقارنة على المنهج الإحصائي أيضا .

المحددات الزمانية والمكانية:

تناول الباحث في بحثه واقع الاقتصاد السوري ومؤشراته بشكل عام، والجانب الاستثماري منه بشكل خاص، وتناول بالتحليل الفترة الممتدة من عام 2007 ولغاية 2014، أي مدة أربع سنوات قبل الحرب وأربعة بعدها.

أولاّ- دور وأهمية وجوهر ومضمون الاستثمار :

تأتي أهمية الاستثمارات والتدفقات الاستثمارية من دورها في تفعيل كل مكونات الدورة الاقتصادية، وتحسين المؤشرات الاقتصادية مثل زيادة (**الناتج المحلي الإجمالي- والدخل القومي- متوسط دخل الفرد تحسين مستوى المعيشة- الإنتاجية -معدل الصادرات - الربح والربحية-تطوير الخبرات والمهارات- زيادة مستوى التقدم العلمي للمهارات الوطنية - تحسين الميزان التجاري ...الخ**)، وتقليل (**معدل البطالة- التكلفة الإنتاجية- المستوردات- التبعية للخارج- ..الخ)** ، وإضافة إلى ذلك تساهم الاستثمارات في تحقيق التنمية المجتمعية، وتامين المزيد من القطع الأجنبي، وتحقيق أعلى وأسرع عائد اقتصادي..الخ، وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة، وتطوير مهارة اليد العاملة والخبرات الوطنية ...الخ، وانطلاقا من هذا فإن أغلب دول العالم ركزت على جذب الاستثمارات، واعتبرتها الوسيلة الأساسية لتحقيق انطلاقتها الاقتصادية، وخاصة من خلال تكوين رأس المال المنتج وزيادة التراكم الرأسمالي، وزيادة التوسع الأفقي، والتكامل العمودي بين المشاريع القائمة والمستهدفة، وبما يضمن التكامل بين القطاعات الاقتصادية، ولذلك يمكن أن ننظر إلى الاستثمار على انه رأس مال ملموس مثل المنشآت وأجهزة الكومبيوتر، ويمكن من جهة أخرى أن يكون استثمار غير ملموس مثل مصروفات البحث العلمي والتنمية والتعليم **[1]**، إذا إن الاستثمار هو نشاط اقتصادي يتوجه نحو المستقبل ويزيد من رأس المال المخصص للمستقبل وهو مرتبط بالادخار بشكل مباشر، ويساهم أيضا في مواجهة الطلبات المجتمعية من خلال التوافق بين الطلب الكلي والعرض الإجمالي، وهذا يساهم في زيادة الأمن والأمان الاجتماعي، والمساهمة في توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي، وانطلاقا من هذا فإن أغلب دول العالم تسعى لجذب الاستثمارات من خلال تحسين المناخ العام الاستثماري، ويكون هذا من خلال زيادة الرغبة في الاستثمار وتشجيع المستثمرين، وإعداد دراسات عن التوقعات والفرص الاستثمارية، وتوجيه السياسة الاقتصادية لتقديم تسهيلات استثمارية كبيرة، وتستخدم عدة وسائل مثل سعر الفائدة وتقديم القروض وتقديم حوافز جمركية وتسهيلات إجرائية وغيرها، والتوزيع المناسب للاستثمارات بكافة أنواعها سواء كانت مشاريع صغيرة أو متوسطة وكبيرة، وتشجيع الترابط والتعاون بين المشاريع من خلال إنشاء العناقيد الصناعية، وتأتي أهمية الاستثمار من جهة ثانية وإضافة إلى كونه العنصر الثاني للإنفاق، فإنه يؤدي دورا مزدوجا في الاقتصاد الوطني، فمن جهة يساهم في زيادة الإنفاق وحدوث تغير في الطلب الكلي الإجمالي من خلال زيادة في التراكم الأولي لرأس المال، أي أنه يؤثر على الطلب الكلي على المدى القصير وخاصة التدفقات الاستثمارية الأجنبية، ورغم زيادة التدفقات الاستثمارية في شرايين الاقتصاد العالمي إلا أنه زادت المخاطر الاستثمارية أيضا، ولمواجهة هذه المخاطر بدأت الشركات الاستثمارية تتعاقد مع شركات ووكالات تأمينية لحماية استثماراتها، ومن هذه الشركات نذكر على سبيل المثال وليس الحصر (شركة حماية المستثمر في الأوراق المالية الأمريكية، والمؤسسة الكندية لضمان الودائع وغيرهما)، ويتم هذا من خلال ارتباط الاستثمار بكل المؤشرات الاقتصادية سواء كان هذا على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي، ولذلك تهتم كل دول العالم بما فيها سورية بالاستثمار وتفعيله وجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الداخلية والخارجية، وعلى المستوى الكلي يتجلى في تحسين **مناخ** الاستثمار، ونقصد بهذا المصطلح (مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو في قطاع معين، وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض ومعظمها عناصر متغيرة، بخلق تفاعلها وتداخلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس

المال]، ويتطلب هذا التوجه لتحديث القوانين والتشريعات المالية والاتفاقيات الدولية، ومن هنا بدأ توجه الدولة السورية لتطوير قوانينها الاستثمارية، ومن أهم القوانين والمراسيم التشريعية الناظمة للاستثمار في سورية[2]نذكر منها مثلا:

أ –المرسوم التشريعي رقم / 3/ لعام 1952، وقد اختص بالمشاريع الصناعية، وقدم الكثير من المزايا مثل الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة / 3/ سنوات، وإعفاء ضريبة الأرباح والتمتع والعقارات لتي تخصص للتوسع الصناعي لمدة /6/ سنوات.

ب –القرار /86/ لعام 1985 وقدم حوافز مالية وتشريعية وضريبية للمشاريع الاستثمارية.

ت –المرسوم التشريعي رقم/348/ لعام 1969، وقد أعطى حوافز ومزايا للمغتربين السوريين ورعايا الجمهورية العربية السورية لزيادة استثماراتهم في سورية.

ث –المرسوم رقم /10/ لعام 1986 وركز على تقديم مزايا للشركات الزراعية السورية.

ج –المرسوم التشريعي رقم /84/ لعام 1972 وركز على منح حوافز متنوعة للاستثمارات.

ح –القانون رقم 10 لعام 1991، ويعتبر خطوة متميزة في تشجيع التدفقات الاستثمارية المتوجهة إلى سورية، وقد تم تطويره بموجب المرسوم التشريعي رقم / 8/ لعام 2007، وقد قدم الكثير من المحفزات الاستثمارية الكبيرة، واعتمادا على ذلك تم تأسيس الهيئة الاستثمارية السورية، وهي هيئة متخصصة أعلنت بموجب المرسوم التشريعي رقم/9/ لعام 2007، وهي هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بالسيد رئيس مجلس الوزراء، أي أن مهمتها تتجسد في رعاية وتشجيع وتفعيل الاستثمارات على الأرض السورية، وتتعدد أنواع ومجالات الاستثمار، ونقصد فيها بأنها وتأخذ عدة أشكال ومنها مثلا (الاستثمار الوطني والأجنبي والمباشر وغير المباشر، والاستثمار المالي والبشري والاستثمار الصناعي والزراعي والتجاري والعقارات والبحث العلمي والفنون والمورد البشرية والتعليم وسوق المال والسندات والتمويل المالي وغيرها وقد يكون استثمار طويل الأجل أو قصير الأجل واستثمار ذو عائد سريع أو عائد بطيء، كما يمكن النظر إليه حسب ملكيته فيكون استثمار خاص أو عام، ويمكن النظر إليه حسب هويته المستقبلية فيكون استثمار تطويري أو استراتيجي أو اجتماعي)، ونظرا لأهمية الجانب الاستثماري فإن الدولة السورية اهتمت بزيادة الموازنات العامة والتوجه لزيادتها وخاصة في جانبها الاستثماري لأن الموازنة العامة تعبر عن خطة الدولة للسنة القادمة، وتعبر عن توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية وغيرها، وتتضمن الموازنة السنوية جانبين أساسيين وهما الجانب الاستثماري والجاري، ويمكن التوصل على تأكيد هذه الفكرة من خلال العلاقة بين مخصصات الموازنة العامة بشكل عام والموازنة الاستثمارية بشكل خاص، والتركيز على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعبر عن قيمة نشاط كل الفعاليات الاقتصادية خلال سنة مالية واحدة، وسيتوزع على كل مكونات المجتمع بمختلف تنوعاتها، فهو أشبه (الكعكة الاقتصادية)، وعلى الجميع بغض النظر عن (عدالة التوزيع) رغم أهميتها، ومن المعروف أنه كلما زادت معدلات النمو الاقتصادي كلما زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي يعبر زيادة فعالية القطاعات الاقتصادية في سنة ما مقارنة مع سنة سابقة، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كلما توفرت إمكانية زيادة مخصصات الموازنة العامة للدولة بمكونيها الاستثماري والجاري، ونظراً لأهمية الاستثمار في تفعيل النشاط الاقتصادي فقد بدأت الكثير من الشركات الكبرى عالميا (للاستثمار في التصنيف الاستثماري)، أي تحديد مدى ملائمة وتحسين الواقع الاستثماري، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يوجد/150/ وكالة تصنيف ائتمانية تعمل في/ 32/ دولة حول العالم، لكن شركتان منها تسيطران على 80% من سوق التصنيف العالمي وهما وكالتي (موديز) و(ستاندرد أند بورز)، تليهما وكالة (فيتش) التي تهيمن على 14% من سوق التصنيف العالمي

المقدرة قيمته / 250/ مليار دولار، بينما تتنافس باقي الوكالات الأخرى على سوق حصته فقط بحدود / 6%/ من إجمالي سوق التصنيف الاستثماري العالمي [3].

ثانيا– هيئة الاستثمار السورية ومحددات ومقومات الاستثمار :

سعت هيئة الاستثمار السورية الى تطوير كل الاستثمارات الداخلة ضمن نطاقها التخصصي، وخاصة أنه في مضمون إحداثها ضرورة متابعة الاستثمارات أياً كان نوع الاستثمار، ومهما تعددت أشكال وأنواع ومصادر الاستثمار سواء كان (استثمار وطني بجانبيه الحكومي والخاص أم الأجنبي)، وسواء كان استثمارا (ملموسا مثل المعامل والمصانع والآلات وغيرها، أم استثمار غير ملموس مثل الاستثمار المعرفي والتعليمي وغيرهما)، ودائما يوجد أهداف للمستثمر من وراء استثماره وهو تحصيل فوائد ومكاسب مستقبلية، ويتوقف هذا على حجم الطلب الكلي على المنتجات الناجمة عن هذه الاستثمار، وقد تطور مفهوم الاستثمار وأضيف إليها مؤخرا مفهوم جديد وهو **الاستثمار في المخزون،** أي مقدار التغير في أرصدة المخزون خلال فترة زمنية محددة لكل عناصر العملية الاستثمارية[4]، وتأتي أهمية محددات الاستثمار من خلال الإجابة على الأسئلة الثلاث التالية التي تعتبر هي جوهر ومضمون أية منظومة اقتصادية، وتتركز هذه الأسئلة في المنظومة الاقتصادية حول أسئلة ثلاث، وهي **(ماذا أنتج؟ وكيف؟ ومتى؟)** ، وخاصة أن حركة التدفقات الاستثمارية تتأثر بكل العوامل المجتمعية، لكن بشكل مباشر يكون تأثرها بعناصر التنمية الأربعة وهي **(الموارد البشرية – الموارد الطبيعية– رأس المال المتاح – التغير التقني والابتكارات العلمية)**، وتأتي أهمية الاستثمارات في سورية حاليا وفي ظل تداعيات الحرب مع وعلى سورية وإضافة للفوائد السابقة من خلال أنها تحقق نتائج إيجابية، وخاصة أن الاستثمارات تسعى لتوسيع السعة الإنتاجية وتحديد معدل الميل للاستثمار، ويعبر هذا المصطلح عن اتجاه أو رغبة المستثمرين في الإنفاق الاستثماري على المستوى القومي، وهذه المحددات هي التي تحدد منحى الطلب على الاستثمار ويمكن أن تكون نتائج مادية مالية للقطاع الخاص وزيادة الربح والربحية، وقد تكون اجتماعية مثل زيادة المستوى المعرفي أو الأمني أو ..الخ، وبشكل عام توجد محددات متعددة للاستثمار أهمها:

1–الأرباح والإيرادات المتوقعة– Profit And Revenues: ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي توجه الاستثمارات، ولذلك فإن الاستثمارات تعتبر شديدة الحساسية من ناحية مستوى الدور الحكومي في تفعيل الاستثمارات ومعالجة العوامل المؤثرة على التدفقات الاستثمارية، ومنها نذكر مثلا معدل التضخم، والتعريفة الجمركية، وتسهيل الإجراءات، وتفعيل دورة النشاط الاقتصادي، لذلك يمكن القول أن العلاقة بين منشآت العمل الحر والحكومة مهم للغاية بهدف تحقيق المسؤولية الاجتماعية، والتي تعتبر الأولوية الأولى للحكومة[5].

2–التكاليف Costs: وتلعب التكلفة دورًا هامًا في تحديد نوع وحجم الاستثمار، وتتضمن التكلفة المباشرة المتجسدة في ثمن المعدات والمستلزمات الاستثمارية وكذلك التكاليف التابعة لها مثل الفوائد المترتبة على اقتراض رأس المال من المصارف أو أي جهة أخرى، أي سعر الفائدة أي سعر اقتراض الأموال من جهة أخرى، وبعض الاقتصاديين يحسبون أيضا تكلفة الفرصة البديلة، وكذلك وضع المنافسين في السوق، حيث أن عوامل النجاح الرئيسية لأي مشروع اقتصادي يتوقف على سمات المنتج والقدرات والإمكانيات التنافسية له والنجاحات في السوق، وهي ذات تأثير كبير وواضح على أرباح الشركة المستقبلية [6]، كما يولي المستثمر أهمية خاصة أيضا للرسوم والضرائب المعتمدة في البلد المستقبل للاستثمارات، ومن هنا تسعى أغلب دول العالم إلى تقديم تسهيلات ضريبية لزيادة التدفقات الاستثمارية إليها، سواء كانت داخلية أو خارجية المنشأ، وأحيانا تعطي بعض الدول فترة سماح ضريبي لقطاعات استثمارية محددة تتناسب مع وضعها الاقتصادي ومتطلباتها المستقبلية، وخاصة وبرأينا أن رأس

المال هو سلعة إنتاجية أي السلعة التي تستخدم لإشباع الحاجات الاقتصادية بطريقة غير مباشرة عن طريق استخدامها لإنتاج سلع وخدمات أخرى سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية [7].

3- التوقعات Expectations: ويحظى هذا المؤشر بأهمية كبيرة خاصة عند المستثمر، لأن هدفه هو تعظيم مرد ودية استثماراته، وكأن المستثمر هنا يراهن على المستقبل، أي المقارنة بين النفقات الحالية والإيرادات المستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات قيمة وحدة النقد الواحدة، ولهذا نستخدم عند دراسة الجدوى الاقتصادية مؤشر(القيمة الحالية للتدفقات النقدية) المحصلة مستقبلا، أي قيمة التدفقات النقدية الحالية مقارنة مع الماضية وذلك بأن نأخذ معدل التضخم بعين الاعتبار، وكلما كانت التوقعات أكبر من ناحية التحصيل كلما كانت رغبة المستثمر أكبر في زيادة التدفقات الاستثمارية، والعكس أيضا صحيح، وهنا يتوجه المستثمر الاستراتيجي لتحليل أهمية الاستثمار في بلد ما، وينطلق من معادلات النشاط الاقتصادي المحددة للطلب النهائي ومنها المكون الاستثماري [8]، ويتم هذا وفق المعادلات التالية:

الإنتاج المحلي+المستوردات=الطلب الوسيط+ الطلب النهائي= مستلزمات الإنتاج +الاستهلاك النهائي (عائلي وحكومي)+الاستثمارات+ الصادرات

4- محددات أخرى للاستثمار [9] قد تكون دوافع طبيعية أو اجتماعية أو عقائدية أو سياسية وأمنية أو اقتصادية، وهذه تؤثر على التوجه العام للاستثمارات، ويجب على هيئة الاستثمار السورية أن تأخذها بعين الاعتبار.

ثالثا- واقع الاستثمار في سورية وعلاقته مع المؤشرات الاقتصادية:

تجاوزت الخسائر الناجمة عن الحرب الشاملة المدمرة على سورية من تاريخ **2011/3/15** مقدار /**6**/ تريليون ليرة سورية**[10]**، وهذا يتطلب تأمين تجاوز الأعناق الزجاجية، أي الاختناقات التي تحصل بين المواقع الإنتاجية بين بعضها البعض من جهة، وبينها وبين المواقع التسويقية أيضا من جهة أخرى، وخاصة أن شرط نجاح الاستثمارات في سورية حاليا هو تلبية متطلبات السوق وإيجاد منتجات مناسبة للسوق في الوقت المناسب، وهذا يشكل جوهر العملية التنموية المعتمدة على الجانب الاستثماري **[11]**، ولكن من خلال تحليلنا لواقع الاقتصاد السوري وتحديد للسنوات من عام 2000 وحتى بداية عام 2015 وجدنا أن سورية تعتبر جاذبة للاستثمار، حيث تتوفر فيها عوامل الجذب الاستثمارية، ومنها نذكر أنها تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يمثل ملتقى القارات الثلاث، وفيها تنوع كبير من الموارد الطبيعية واقتصاد متنوع وسوق واسعة، وفيها مدن صناعية مجهزة بالبنية التحتية، وتتطور القوانين الاستثمارية من سنة لأخرى، مع وجود بنية تشريعية مناسبة، ومساهمة متميزة للقطاع الخاص السوري، وقد وصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65%، وسنقوم كحالة عملية بدراسة الواقع الاستثماري للمشاريع المقامة على المرسوم رقم / 8/ لعام 2007، ويساهم في هذا إصدار المرسوم التشريعي رقم /9/ القاضي بإحداث هيئة الاستثمار السورية، والتي يحق لها إحداث فروع أو مكاتب للهيئة داخل وخارج سورية، وقد حدد مهامها بعدد من الأمور ومنها مثلا [تسهيل الإجراءات اللازمة لتفعيل الاستثمارات- إعداد الخارطة الاستثمارية وحسب الأولويات المجتمعية- المشاركة في إعداد الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالاستثمار- القيام بكافة النشطة الترويجية لجذب الاستثمارات إلى سورية ...الخ]، وبموجب ذلك تم منح الهيئة ممثلة بمجلس إدارتها الكثير من المزايا ومن أهمها نذكر على سبيل المثال وليس الحصر [التنسيق مع الفعاليات الاقتصادية السورية والخارجية- التعاقد مع أخصائيين وخبراء محليين وأجانب لفترات ومهام محددة ودون أن يخضعوا لقانون العاملين الموحد المعتمد في سورية – إحداث النافذة الواحدة حسب المادة / 10/ من المرسوم رقم /9/ لعام 2007 بأن مهمة هذه النافذة في تقديم الخدمات للمستثمرين وتضم ممثلين عن كل الوزارات والجهات ذات العلاقة

وتتمتع بكل الصلاحيات اللازمة لذلك]، وتعني النافذة الواحدة تسهيل كل الإجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار، ومنها مثلا انه بعد دفع وتسديد بدل الخدمة يتم مباشرة إصدار قرار التشميل خلال ساعة واحدة، وفي حال رغبة المستثمر التعديل أو التمديد وبعد سداد قيمة الرسم المستوجب يتم تنفيذ ذلك مباشرة، وانطلاقا من أن المشاريع المقامة على أساس هذا المرسوم والتي تتبع مباشرة لهيئة الاستثمار السورية وخاصة في عدد من المشاريع ومنها (الصناعية والاتصالات والنقل والبيئة والخدمات ومشاريع الكهرباء والنفط والثروة المعدنية وأية مشاريع أخرى يقررها المجلس الأعلى للاستثمار وبناء على اقتراح مجلس الإدارة)، كما أن الدولة تشجع على الاستثمار في المناطق الحرة و المدن الصناعية، وتسعى الدولة السورية لتشجيع الاستثمار، ويمكن أن نتلمس ذلك من خلال عدة إجراءات نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

A –**مزايا الاستثمار في سورية** تتمتع وتحظى المشاريع الاستثمارية بالمزايا التالية :

1) يسمح للمشاريع الاستثمارية بالاستيراد مباشرة لكل احتياجاتها من بلد المنشأ، ودون أن تتقيد بقوانين وقف ومنع وحصر الاستيراد وأحكام أنظمة القطع.

2) تعفى المستوردات المخصصة لأغراض العمل الاستثماري للمشروع المقام من الآلات والتجهيزات المخصصة للإنتاج ووسائط النقل الخدمية ولكنها ليست سياحية من الرسوم الجمركية.

3) يمكن للمستثمر اختيار المنطقة الاستثمارية التي يريدها لتركيز استثماراته فيها، وبما يتناسب مع قيمة وأهداف ومقومات مشروعه الاستثماري، وقد قسمت سورية إلى منطقتين تنمويتين كما يلي:

أ–**المنطقة التنموية الأولى** : وقد حدد قيمة الحد الأدنى للمشروع الاستثماري فيها بحدود **/50/**مليون ليرة سورية، وتضم كل من المحافظات التالية(**دمشق– ريف دمشق– حلب– حمص– حماة– اللاذقية – طرطوس).**

ب– المنطقة التنموية الثانية: وقد حدد قيمة الحد الأدنى للمشروع الاستثماري فيها **/30/** مليون ليرة سورية، وتضم كل من(**القنيطرة– درعا– السويداء– إدلب– الحسكة– الرقة – دير الزور).**

ت– تم تحديد الحد الأدنى لمشاريع النقل في المنطقتين بمبلغ**/50/** مليون ليرة سورية.

ث– يمكن للمجلس الأعلى للاستثمار منح مزايا إضافية غير واردة في المرسوم رقم **/8/** لعام 2007 لمشاريع معينة وذلك بناء على مبررات من قبل مجلس الإدارة.

ج– يحق للمجلس الأعلى أن يمنح أسس حسم أخرى غير واردة في قانون ضريبة الدخل وتعديلاته وخاصة للمشاريع الهامة للاقتصاد الوطني.

4) تقدم مزايا للمستثمر تساعده في عمله ومنها :

a) يحق للمستثمر تملك وأستئجار الأرض والعقارات اللازمة لاستكمال مشاريع البنية التحتية أو تجاوزها، حتى ولو تجاوزت سقف الملكية المحدد للمشروع الاستثماري، ولكن بشرط استخدامها لمصلحة عمل المشروع الأساسي.

b) عند تصفية المشروع بشكل نهائي يحق للمستثمر في حال زيادة قيمة المشروع عن سقف الملكية المخصصة للمستثمر يمكن أن يتنازل عنها لمصلحة من يريد من المواطنين العرب السوريين.

c) يمكن لأي مستثمر غير سوري أن يتخلى عن الأرض أو الأبنية المخصصة للمشروع لمستثمر سوري أو أجنبي بعد موافقة مجلس الإدارة، كما يمنع مصادرة أي مشروع استثماري إلا إذا كان لنفع عام، ويجب دفع تعويض فوري وعادل مقابل ذلك لا يجوز الحجز إلا بقرار قضائي.

d) يحق للمستثمر أن يحصل على كل تراخيص العمل والإقامة له ولعائلته وللعمال غير السوريين وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة ولكامل فترة عمل المشروع، ويحق للمستثمر تحويل حصيلة التصرف بحصته من المشروع

وبعملة قابلة للتحويل للخارج، إضافة إلى تحويل الأرباح والفوائد ولكن بعد تسديد الضرائب المستوجبة أصولا، ويحق للمستثمر إدخال المعدات الخاصة بتركيب الموجودات في المشروع وإخراجها بعد موافقة مجلس الإدارة.

e) إذا حالت صعوبات معينة أمام الاستثمار ومنعته من استثمار أمواله خلال ستة أشهر أن يحولها للخارج بعد موافقة مجلس الإدارة، وعن طريق المصارف المخصصة أصولا، ويحق للمستثمر التامين على مشروعه في أي من شركات التأمين المرخصة أصولا.

f) يحق للعاملين والخبراء الأجانب تحويل **50%** من صافي أجورهم ومرتباتهم و **100%** من تعويضات نهاية الخدمة إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل، وتراعى أحكام الاتفاقيات الدولية والثنائية والمتعددة الأطراف الموقعة والمعتمدة في كل الاتفاقيات الاستثمارية.

g) في حال حصول أي خلاف بين المستثمر وأي من الجهات الحكومية يتم اللجوء إلى التحكيم الودي، وإذا لم يتوصلوا الى حل ودي خلال /**3**/ أشهر، يحق لأي طرف من الأطراف اللجوء إلى الوسيلة التي يراها مناسبة سواء كانت(التحكيم أو القضاء السوري المختص أو محكمة الاستثمار العربية أو أي من الاتفاقيات الموقعة مع بلد الاستثمار)، ويتم النظر في الخلاف بصورة مستعجلة.

5- تم بموجب المرسوم التشريعي رقم/ 8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار، بالتركيز على تطبيق **(الحسم الضريبي الديناميكي)**، ويصل إلى/28%/على الأرباح الصافية، وقد حدد المرسوم مزايا أخرى ومنها مثلا:

1 - **تمنح الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام** بنسبة لا تقل عن **50%** لمعدل ضريبي **14%**مباشرة، والمشاريع الاستثمارية المشملة لمعدل **22%**، ويخفض هذا المعدل وفق الأسس التالية:

أ- تمنح الشركات الصناعية المقامة في **(الحسكة- الرقة- دير الزور- إدلب السويداء-القنيطرة)** درجتان أي 2%، والشركات التي تستخدم 25 عامل درجة واحدة أي 1%، و2% لمن تستخدم 50 عامل، و 3% للشركات التي تستخدم 175 عامل وما فوق، لكن بشرط أن يسجلوا في التأمينات الاجتماعية أصولا.

ب- تمنح الشركات المقامة في مدينة حسياء ودير الزور الصناعيتين 2%، والشركات التي تستثمر في مجال محطات توليد الكهرباء ومصادر الطاقة البديلة ومصانع الأسمدة 2%، وكل شركة تعمل في مجال **(استخدام المواد الأولية في العملية الإنتاجية، أو توفر في استهلاك الطاقة، أو تحافظ على البيئة، أو تقوم بتصدير 50% من إنتاجها)** تمنح 2%.

ورغم كل هذه المزايا كان واقع الاستثمارات المشملة، ونقصد بمصطلح المشملة هي المشاريع التي سجلت في هيئة الاستثمار السورية لكنها لم تبدأ العمل، وكان توزعها حسب النشاط الاقتصادي كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(1)واقع القطاعات المشملة وحسب القطاعات الاقتصادية من عام 2008 -2013

السنة / القطاع	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصناعة	102	134	204	97	27	33
الزراعة	10	30	49	25	10	2
النقل	45	100	129	58	10	9
أخرى	4	10	14	2	1	5

المجموع	161	274	396	182	48	49

كما أن هذه المشاريع من جهة أخرى توزعت ولنفس الفترة في محافظات القطر كما يلي **(ريف دمشق19%-حلب11%-دير الزور10%-حمص9%-دمشق 9%-الرقة 8%-حماة 6%- السويداء 6%-درعا 5%-اللاذقية 5%-طرطوس4%- الحسكة 4%- إدلب 3% - القنيطرة 1%)**، أي أن ريف دمشق حصلت على النسبة كبيرة وبنسبة 19% وبلغ عدد المشاريع فيها /246/ مشروع، ثم تلتها حلب بنسبة 11% وبعدد مشاريع قدرها/145/ مشروع وهكذا، لكن المفارقة تكمن في العدد المحدود من المشاريع المنفذة، ونقصد بالمنفذة تلك التي بدأت بتنفيذ مشروعها لكنها لم تنته من الإنجاز، ولذلك تختلف نسب التنفيذ من مشروع لآخر. وبالمقارنة بين **(المشملة والمنفذة)** وجدنا تباينا كبيرا، حيث أن واقع المشاريع المنفذة كان كما يلي:

الجدول رقم /2/ واقع المشاريع المنفذة من عام 2008 ولغاية 2013

السنة / القطاع	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصناعة	34	21	17	30	17	3
الزراعة	6	24	15	9	1	0
النقل	20	40	28	4	0	0
أخرى	2	2	9	1	0	0
المجموع	62	87	69	44	18	3

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ تواضع نسبة المشاريع المنفذة إلى المشملة، وقد كانت للسنوات المذكورة كما يلي (5،38%- 8،31%- 4،17%- 2،24%- 5،37%- 1،6%)، كما نلاحظ تراجع عدد المشاريع الاستثمارية المشملة والمنفذة حتى قبل بداية الحرب، أي أن هيئة الاستثمار السورية لم تحقق الأهداف المطلوبة، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تقول بأنه لم تحقق هيئة الاستثمار السورية خططها وأهدافها المنشودة قبل الحرب.

2 -**الموازنات الاستثمارية السنوية:** رغم تراجع دور القطاع الخاص في تفعيل النشاط الاستثماري، إلا أن واقع الاستثمار الحكومي والذي يعبر عنه بشكل أساسي في الموازنة السنوية بشكل عام والاستثمارية منها بشكل خاص، كان يتغير من عام لآخر، وهذا يؤكد أن مقومات الاستثمار تتوقف على عوامل متعددة معقدة ومتداخلة مع بعضها البعض، ونذكر منها مثلا سيولة التمويل وتأمين احتياجات المجتمع، وقد زادت الموازنات السنوية من عام لآخر كما في الجدول التالي:

جدول رقم / 3/ تطور الموازنات السنوية السورية من عام 2009 ولغاية 2016

المؤشر / العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الموازنة السنوية	685	754	835	5،1326	1383	1390	1554	1980
الموازنة الجارية	410	427	455	5،951	1108	1010	1144	1470
نسبة الجاري/ الكلي	%9،59	%6،56	%5،54	%7،71	%1،80	%7،72	%6،73	%2،74
الموازنة الاستثمارية	275	327	380	375	275	380	410	510
نسبة الاستثماري/ الكلي	%1،40	%4،43	%5،45	%3،28	%9،19	%3،27	%4،26	%8،25

مجموع الاستثمارين	685	754	835	5،1326	1383	1390	1554	1980
المجموع النسب للإنفاق	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن واقع الموازنات الحكومية تزداد من سنة لأخرى، وهذا يستلزم تحديد مخاطر السوق، وتقييم مستوى النجاح السابق للمشاريع وتحديد مؤشر تقييم الأداء Performance، وهو الهدف النهائي للمنشأة ويمثل مستوى النجاح في تحقيق الأهداف، حيث أن الأداء الجيد يمثل النتيجة النهائية للإنجاز الكفء**[12]**، كما يتأثر أيضا بكل من سعر الصرف وتأمين القطع الأجنبي، ويمكن تلمس هذا من خلال تحليل مكونات الموازنات السنوية للسنوات الثمانية الأخيرة وتحديدا من عام 2000 ولغاية 2016، وقد زادت الموازنات، وتبين لنا من خلال التحليل ما يلي:

1- إذا اعتبرنا أن قيمة الموازنة العامة لعام 2010 هي 100%، فإن الموازنة السنوية زادت من عام لآخر بالقيمة المطلقة والنسبية، وقد بلغت نسبة الزيادة بالنسبة لعام 2010(**إذا اعتبرناها سنة أساس)** باعتبارها السنة الأخيرة من الخطة الخمسية العاشرة، وبعدها تبدأ خطة خمسية جديدة، وخلال السنوات اللاحقة وحسب التسلسل كان كما يلي:(100%- 7،110%- 9،175 % - 4،183% - 5،184%-1،206%)، وهذا يؤكد أن الحكومة السورية حريصة على زيادة الموازنات السنوية العامة، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية التي تقول: تراجعت الموازنات الحكومية خلال الحرب على ومع سورية.

C-علاقة الموازنة الحكومية مع الناتج المحلي الإجمالي : يتوقف تخصيص المبلغ المحدد للموازنة السنوية بشكل عام والاستثمارية منها بشكل خاص، على حجم ومقدار الناتج المحلي الإجمالي، وذلك انطلاقا من أن الناتج يمثل ومثابة الكعكة الاقتصادية التي ستتوزع على كل الفئات المجتمعية بمختلف مكوناتها وانتماءاتها ، ومن خلال تحليل الزيادة المطلقة للموازنة السنوية العامة من عام لآخر وبالمقارنة بين سنة والسنة التي تليها، وجدنا أن مقدار الزيادة السنوية المطلقة كانت وبمليارات الليرات السورية كما يلي وحسب التسلسل **(69- 81- 491،55- 56،45- 7- 164- 426)**، وهذا يعني أن نسبة الزيادة المطلقة في الموازنة العامة السنوية زادت لكن معدل الزيادة تراجعت في عام 2012 و2013، بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تراجع إمكانية تخصيص مخصصات للموازنة السنوية، وقد تغيرت الموازنة الاستثمارية السنوية وللفترة المذكورة وحسب التسلسل كما يلي(52-53-ناقص 5- ناقص 100 - +105- 30- 100)، أي أن الموازنة الاستثمارية تجاوزت التراجع في معدل النمو الاقتصادي في أعوام 2011 و 2012 وبدأت بالزيادة مع تقليل معدل النمو الاقتصادي، أي من عام 2013 وحتى 2016، وهذا يؤكد العلاقة الجدلية بين معدل النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والموازنات الاستثمارية السنوية، وقد كانت معدلات النمو الاقتصادي **[13]** للسنوات من عام 2010 ولغاية 2014 كما يلي(5،3%- 4،6%- ناقص23%- ناقص 8%- ناقص 5،3%)، أي أن معدل النمو الاقتصادي لايزال سالبا بفعل الحرب ولكن معدل تناقصه يتراجع من عام لآخر، وهذا يؤكد البدء بالتعافي الاقتصادي، ونتوقع أن يكون معدل النمو الاقتصادي لعام 2015 موجبا لكن أقل من 1%، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الثالثة التي تقول: لا يوجد علاقة بين معدل النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الموازنة الاستثمارية السنوية.

D- علاقة الموازنة الاستثمارية مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى: رغم تراجع المؤشرات الاقتصادية إلا أنها تزداد من عام لآخر، وهذا يؤكد إصرار الدولة السورية على تجاوز كل تداعيات الحرب، انطلاقا من أن الاستثمارات هي الحامل الحقيقي للتنمية المجتمعية، ولذلك يجب ان تكلف هيئة الاستثمار السورية بمتابعة استثمارات القطاع الحكومي، باعتبارها جهة متخصصة ولديها خارطة استثمارية، ويجب أن تعتمد على تطبيق مبدأ التكامل بين استثمارات القطاع الخاص والحكومي، ولا سيما أن الموازنات السنوية تصدر في وقتها وتزداد من عام لآخر وهذا مؤشر إيجابي، وها هي موازنة عام 2016 صدرت في وقتها وحسب القانون السوري المعمول فيه، وقد آخذت الموازنة بعين الاعتبار زيادة معدل النمو الاقتصادي، و نأمل أن يعود معدل النمو الاقتصادي إلى الوضع الذي كان عليه سابقا، حيث بلغ في الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة، أي من عام 2001 ولغاية 2010 وبمعدل وسطي أكثر من **5%**، ولتحقيق ذلك يجب الاستثمار الأمثل لكل مواردنا المتاحة، والمدخل لذلك هو زيادة الاستثمارات وتوجيهها الوجهة الاقتصادية الصحيحة، وقد كان واقع الموازنة السنوية وأهم المؤشرات الاقتصادية كما في الجدول التالي:

جدول رقم /4/ علاقة الموازنة الاستثمارية مع المؤشرات الاقتصادية للفترة من عام 2010 لغاية 2014

السنة / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	1470	1402	1081	994	959
معدل النمو الاقتصادي	%5،3	-%6،4	-%23	-%8	-%5،3
قيمة الصادرات	569	505	196	77	424
قيمة المستوردات	812	965	794	492	834
الميزان التجاري	-243	-460	-598	415	410
نسبة التغطية (الصادرات÷المستوردات)	%70	%52	%25	%16	%51
معدل البطالة	%6،8	%9،14	%38	%54	%1،56
الموازنة السنوية	754	835	1327	1383	1554
عجز الموازنة السنوي	164	167	529	745	149
نسبة العجز / الناتج	%8،5	%3،5	%19	%6،52	%15
عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة	69	44	18	3	3

من خلال تحليل الجدول أعلاه نلاحظ أنه بعد شن الحرب على سورية في عام 2011 وتحديدا 2011/3/15 فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي، وأدى هذا إلى تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الخمس الأخيرة أي من عام 2010 ولغاية 2014، بسبب التدمير الممنهج للعصابات الإجرامية لمرتكزات البنية الاقتصادية، والتداعيات السيئة للعقوبات والحصار الاقتصادي المفروض من طرف واحد على اقتصادنا الوطني من قبل الدول الغربية والعربية، وخاصة أن العقوبات والحصار الاقتصادي أديا إلى صعوبات كبيرة في استيراد السلع النهائية ومصادر الطاقة والتجهيزات وأجزاء من الطيران المدني وغيرها[14]، وتجلى هذا في تراجع المؤشرات الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي كما هو واضح أعلاه.

لذلك من الضروري العمل على تحديد السياسة الاستثمارية الواجب اعتمادها، سواء كان للموازنة الاستثمارية الحكومية أم لتدفق الاستثمارات الخاصة، وسواء كانت من مصادر داخلية أم خارجية، وهذا يتطلب وضع خارطة استثمارية تحدد توزيع المشاريع الاستثمارية والعوامل المؤثرة في الاستثمارات ونوعها وتحسينها، وتفعيل العوامل المتعلقة بتحسين منا الاستثمار، ووضع حلول لكل المشاكل التي تواجهها التدفقات الاستثمارية، وتأمين مستلزمات ومقومات نجاحها، والتكامل بين التدفقات الاستثمارية الخاصة والموازنات الحكومية الاستثمارية، ومتابعة تنفيذ هذه الأمور لابد من دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في النشاط الاستثماري وفي حال تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار، أي بما ينسجم مع تحليل **(Swat سوات)** الذي يحدد نقاط القوة والضعف، وبالتالي نتمكن من وضع رؤية اقتصادية لتفعيل الاستثمارات الداخلية وحتى الخارجية، وانطلاقاً من هذا فإننا نضع المخطط التالي لتحليل وتفعيل واقع الاستثمارات والتدفقات الاستثمارية الوطنية والأجنبية في سورية وفق المخطط التالي:

المخطط رقم /1/ تحديد العوامل المؤثرة في سورية

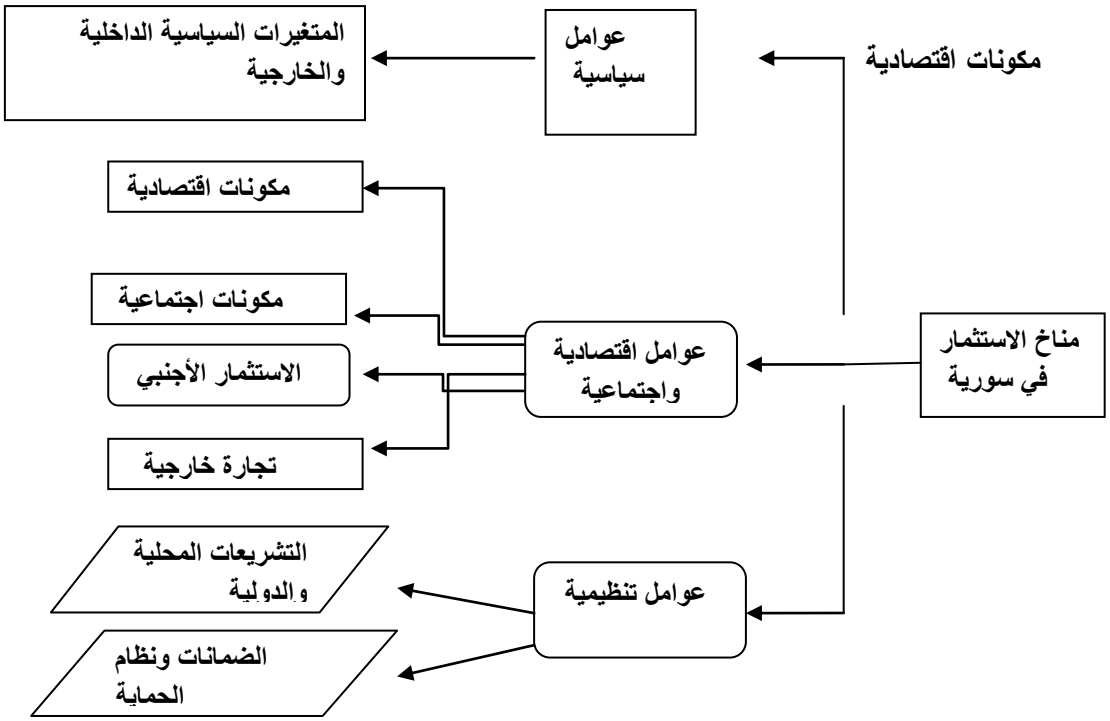

E- الاستثمار الأجنبي :

من أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق هيئة الاستثمار السورية هي تفعيل الاستثمارات الخارجية إضافة إلى الاستمارات الداخلية، وخاصة أن الاستثمارات الأجنبية **(FDI)**في وقتنا الحالي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتستفيد بشكل كبير مع الانتشار السريع لنتائج الثورة المعلوماتية، وقد بلغت قيمة التدفقات الاستثمارية العالمية لعام 2007 حوالي /**2000**/ مليار دولار، ولكنها تراجعت بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت من قلب الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا من شارعها المالي(وول ستريت)، وبلغت في عام 2010 إلى/**1300**/ مليار دولار، وحصلت الدول النامية منها على **52%** والدول المتقدمة **48%**، ولكن عادت الدول المتقدمة [15] لتستقطب القسم الأكبر منها في الفترة بين عامي 2007 و 2013 وبنسبة 56%، بينما تراجعت حصة الدول

النامية إلى نسبة **44%**، وبلغت قيمة التدفقات الاستثمارية إلى منطقة الشرق الأوسط أي إلى /**19**/ دولة منها سورية ومن عام 2007 ولغاية 2010 وبملايين الدولارات كما في الجدول التالي:

جدول رقم /5/ نسبة التدفقات الاستثمارية إلى منطقة الشرق الوسط للفترة 2007 –2010

العام / الدولة	2007	2008	2009	2010
إجمالي التدفقات الاستثمارية	102048	115100	84500	73902
النسبة	%100	%100	%100	%100
السعودية	%4،22	%1،33	%38	%38
تركيا	%6،21	%9،16	%10	%2،12
الإمارات	%2،14	%9،11	%7،4	%4،7
مصر	%3،11	%2،8	%9،7	%6،8
قطر	%6،4	%3،3	%6،9	%3،6
ليبيا	%8،3	%8،2	%9،3	%6،2
لبنان	%3،3	%8،3	%7،5	%8،5
عمان	%3،3	%6،2	%8،1	%5،1
المغرب	%7،2	%2،2	%3،2	%1،2
الأردن	%6،2	%5،2	%9،2	%2،2
السودان	%4،2	%3،2	%1،2	%8،2
البحرين	%7،1	%6،1	%3،0	%2،0
الجزائر	%6،1	%3،2	%3،3	%1،3
تونس	%6،1	%4،2	%2	%2
سورية	%2،1	%6،1	%8،1	%5،2
العراق	%1	%4،1	%9،1	%9،1
اليمن	%9،0	%3،1	%2،0	%1،0
الكويت	%1،0	%0	%3،1	%4،0
فلسطين	%0	%0	%0.4	%2،0
المجموع	%100	%100	%100	%100

من خلال تحليل الجدول أعلاه توصلنا على ما يلي:

أ –حافظت كل من السعودية وتركيا على المركزين الأول والثاني خلال السنوات المذكورة.

ب –تباين موقع الدول من ناحية مركزها في التدفقات الاستثمارية خلال الفترة المدروسة.

ت –من ناحية سورية فقد كان ترتيبها ضمن دول الشرق الوسط المدروسة كما يلي: بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى سورية في عام 2007 مقدار /**1242**/مليون دولار وكانت ترتيبها ضمن الدول

المدروسة/**19/15**/، وفي عام 2008 مقدار /**1467**/مليون دولار وكانت في المرتبة / **19/17**/، وفي عام 2009 مقدار/**1514**/ مليون دولار وفي المرتبة /**19/14**/، وفي عام 2010 مقدار /**1850**/ مليون دولار وفي المرتبة/**19/10**/، أي أن قيمة الاستثمارات قد زادت من عام لآخر ولكنها لاتزال تحتل مراتب متأخرة **(وهذا قبل الحرب)** وبعد الحرب تراجعت قيمة الاستثمارات الأجنبية بسبب الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، ونتيجة ذلك تقدمت سورية وحسب تقرير الاستثمار الأجنبي في سورية تقدما ملحوظا، ويبدو هذا كما في الجدول التالي، مع الإشارة إلى أن عدد الدول /**144**/ دولة :

جدول رقم/6/ويعبر عن ترتيب سورية على سلم التدفقات الاستثمارية من عام 2000 ولغاية 2010:

الجدول رقم /6/ ترتيب سورية عالميا حسب مؤشر تدفق الاستثمارات لسنوات قبل الحرب

المؤشر / السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر تدفق الاستثمار	98	91	105	94	88	69	70

وهذا يؤكد أن هيئة الاستثمار لم تنجح في جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا يؤكد صحة الفرضية الخامسة التي تقول **أن هيئة الاستثمار السورية لم تنجح في جذب الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب على سورية .**

F- توزع الاستثمارات الأجنبية في سورية :

من أهم عوامل نجاح الاستثمار الخارجي هو توجيهه في الوجهة الصحيحة التي يرغبها البلد المضيف، وبما ينسجم مع تحسين مؤشراته الاقتصادية الوطنية، لكن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق مصلحته وبما ينسجم مع رغباته وأهدافه وزيادة مردودية استثماراته، لذلك فإن من أهم مؤشرات نجاح سياسة هيئة الاستثمار السورية، هي دراسة توزع الاستثمارات الأجنبية، ومن خلال التحليل ولفترة قبل الحرب وخاصة لعام 2010 فإن أغلب الاستثمارات الأجنبية توجهت إلي قطاعي النفط والغاز والصناعة، ولم تحظ الزراعة بأي استثمار أجنبي، وقد كان توزع الاستثمارات (قيمة ونسبة) لعام 2010 كما في الجدول التالي :

جدول رقم / 7/ توزع الاستثمارات من ناحية القيمة والنسبة حسب النشاط الاقتصادي لعام 2010

القطاع الاقتصادي	القيمة	النسبة
زراعة	-	-
نفط وغاز	48500	%63
صناعة	17327	%22
تجارة	6	-
سياحة وعقارات	2025	%3
نقل	1	-
اتصالات	44	-
مال	8087	%11
تعليم	1069	%1
المجموع	77059	%100

كما أننا قمنا من جهة أخرى بدراسة نوعية الاستثمارات الوافدة، وتبين لنا أن أغلبها لم يكن من الدول الصديقة **(الدول الشرقية)**، والتي يتم التوجه نحوها حاليا، وهذا مكن الدول الغربية من ممارسة سياستها الاقتصادية بشكل عام والاستثمارية بشكل خاص، ولا سيما بعد فرض الحصار والعقوبات الاقتصادية الجائرين على سورية ومن طرف واحد، وهذا يفسر تراجع المشاريع الاستثمارية في عام 2014، وتبدو استثمارات الدول والتكتلات الاقتصادية لعام 2010 كما يلي **(دول الاتحاد الأوربي 19%- الدول العربية 11%- دول أوربية أخرى 61%- أفريقيا 5%- أسيا 3%- أمريكا 1%)**، وتوزعت هذه الاستثمارات حسب نوع الاستثمار كما يلي(**دمج واستحواذ 7،89%- مشاريع جديدة10%- توسع 3،0%)**، كما توزعت هذه الاستثمارات على محافظات القطر كما يلي **(دير الزور 71%- حمص10% - الحسكة 6%- إدلب 6%- حلب 3%- ريف دمشق 2%- طرطوس 3%- درعا 2%- السويداء 1% -حماة 2،0%- دمشق 2%)**، وهذا يؤكد صحة الفرضية السادسة التي تقول **لم تنجح سياسة هيئة الاستثمار السورية في استقبال استثمارات الدول الصديقة، ولم توزع المتاح منها بشكل صحيح** ، وهذا يتطلب إعادة النظر بالسياسة التي تعتمدها هيئة الاستثمار السوري.

النتائج والمناقشة :

من أجل تفعيل السياسة الاستثمارية لهيئة الاستثمار السورية فإننا نقترح مايلي :

1-تفعيل السياسة الاقتصادية بكل مكوناتها لجذب الاستثمارات بمختلف أنواعها ومصادرها.

2- تطوير البنية التشريعية والقانونية المشجعة والمحفزة لاستقبال وتوطين الاستثمارات.

3-إعداد أطلس وخارطة استثمارية وحسب الأولويات المجتمعية ووفقا لسلم أولويات محدد.

4- وضع برنامج زمني ومكاني لمتابعة تنفيذ الاستثمارات وتحديد نقاط القوة والضعف ومعالجتهما.

5- تفعيل كل الوسائل الداعمة للترويج الاستثماري، سواء كانت وسائل الإعلام أو السفارات في الخارج أو باقي الجهات الحكومية والخاصة لجذب المستثمرين، وتفعيل العلاقات الاستثمارية مع الدول الصديقة.

6-تشجيع القطاع الخاص على توجيه استثماراته إلى قطاعات محددة، وبالتنسيق مع استثمارات القطاع الحكومي وان نضمن حماية المستثمرين، وتجدر الإشارة إلى أن سورية احتلت المركز / 115/ من / 189 / دولة هذا المؤشر وبمرتبة /**7،4**/ من/**10/درجات**، وهو مؤشر ضعيف ويجب أن نسعى لتحسينه [16].

7-إعداد بنك متخصص للمعلومات الاستثمارية سواء المكتوبة أم الإلكترونية أم غيرها [17].

8-تطوير المنظومة المصرفية وإجراءات التسليف ومنح القروض الاستثمارية بقروض مخفضة، مما يؤدي إلى تقليل التكلفة سواء كان للنشاط الاستثماري أو للمنتجات، وتفعيل العلاقة مع المدن الصناعية المتخصصة.

9- تجهيز البنية التحتية اللازمة لتطوير الاستثمارات وخاصة المناطق الصناعية وتطوير والمنظومة الكهربائية والطرق والمواصلات وشبكة الاتصالات، وتقديم الخدمات الاستثمارية بأسعار مقبولة.

10-تطوير المنظومة الإدارية من ناحية نفقات التأسيس والترخيص والخدمات وتامين مستلزمات العملية الاستثمارية، وتفعيل النافذة الواحدة ومتابعة تنفيذ المشاريع والعمل لحل الثغرات التي تعترضها خلال العمل والسعي لحلها بأسرع وقت وأفضل آلية.

11-اعتماد منهجية إعداد دراسة جدوى اقتصادية لكل مشروع يجب إقامته على مرسوم الاستثمار، وان تشمل أيضا الدراسة الفنية والتسويقية وغيرها من متطلبات إقامة المشروع.

12-تشجيع إقامة العناقيد الصناعية وبما ينسجم مع هدفها الأساسي وهو زيادة الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل والصادرات وترشيد المستوردات وتعديل الميزان التجاري وتقليل معدل البطالة.

المراجع :

1-سام ويلسون، بول إيه.علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى 2006، الصفحة .459

2- فضلية،عابد، مجلة جامعة دمشق عدد / 17/ ثاني 2001، منشورات جامعة دمشق، واقع الاستثمار في سورية في ظل القانون رقم 10 لعام 1999، دمشق .2001

3-تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2011، منشورات المؤسسة عام 2011، صفحة .51

4-بوادقجي،عبد الرحيم، الحريري، محمد خالد . الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية،دمشق،2005، صفحة 143-171.

5- دراكر، بيتر. ممارسة الإدارة، منشورات مكتبة الجرير، الطبعة الأولى 2000، السعودية، 2000، الصفحة 467.

6- طومسون، ستريكلاند. الإدارة الإستراتيجية، منشورات مكتبة لبنان، ناشرون، لبنان،2006، صفحة 114.

7-صقر، محمد علي، العربيد، فهد عدنان، منشورات وزارة التعليم السورية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، عام 2005، صفحة 152.

8-عبد العزيز، سمير محمد. الاقتصاد الإداري، مدخل كمي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، القاهرة،1997، صفحة 106.

9- هرمز، نور الدين ، قنوع، نزار . مبادئ الاقتصاد، سورية، وزارة التعليم العالي، جامعة تشرين، منشورات جامعة تشرين، 2007-2008، صفحة 294-296.

10-رئيس مجلس الوزراء السوري، سورية، دمشق، بيان الحكومة أمام مجلس الشعب، سنة 2015.

11-دراكر، بيتر، الإدارة، المهام- المسؤوليات- التطبيقات، مصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عام 1996، صفحة219.

12- القرشي، مدحت. دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، دار وائل للنشر، عمان، 2008، صفحة 198.

13- رئاسة مجلس الوزراء السورية، هيئة الاستثمار السورية، تقرير الاستثمار السوري السنوي، منشورات هيئة الاستثمار السورية، سورية، دمشق عام 2015.

14- المركز السوري لبحوث السياسات، الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، منشورات المركز، سورية، دمشق، كانون الثاني عام 2013، صفحة 60.

15-رئاسة مجلس الوزراء السورية، هيئة الاستثمار السورية، التقرير الوطني للاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات هيئة الاستثمار السورية، سورية، دمشق عام .2015

16- المرصد الوطني للتنافسية السورية، ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014 في الجمهورية العربية السورية، منشورات المركز، سورية، دمشق، عام 2014 صفحة 32.

17- ليبيديف، سيرغي، مجلة الحياة الدولية باللغة الروسية، روسيا، موسكو، عدد أب عام2015، صفحة 155.